



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# رؤية عراقية للحوار الاستراتيجي العراقي - الأمريكي المرتقب

أ.د. عبد الجبار أحمد عبد الله - م.م. أيمن عبد الكريم الفيصل



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

**ملاحظة:** الآراء الواردة في الدراسة لاتعبر بالضرورة عن وجهة نظر يتبناها المركز، وإنما تعرب عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2020

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## رؤية عراقية للحوار الاستراتيجي العراقي - الأمريكي المرتقب

كلمات مفتاحية: (الولايات المتحدة الأمريكية، العراق، الحوار الاستراتيجي، المصالح المشتركة، العلاقات الثنائية).

### تمهيد

دعت الولايات المتحدة الأمريكية العراق إلى «إجراء حوار استراتيجي بينهما»<sup>1</sup>؛ ومما لا شك فيه أنّ للولايات المتحدة اهتماماً بالعراق، قد يتفاوت ما بين إدارة أمريكية وأخرى، ومن وقت لآخر، أو من مرتبة متقدمة أو متراجعة، ولكنه لا يتعدى حقيقة أن العراق يشكل أهمية بمستويات مختلفة للولايات المتحدة.

ويعود هذا الاهتمام الأمريكي إلى سنة 1876 وبدايته في العراق ومنطقة الخليج العربي عبر مجموعة من «النشاطات التبشيرية في مدينة الموصل عام 1889 ومدينة البصرة 1891 وكذلك النشاطات التعليمية في البصرة عام 1910 وتأسيس المدرسة الأمريكية في المدينة ذاتها عام 1911»<sup>2</sup>، وتحوّل هذا الاهتمام لاحقاً إلى النفط في العراق الذي بدأ من 1908-1926 وبالتحديد نفط الموصل، ولعل «اتفاقية الخط الأحمر عام 1928»<sup>3</sup> تؤسس لطبيعة هذا الاهتمام وبداياته المبكرة، وفي عام 1930 عقدت معاهدة ثلاثية بين الولايات المتحدة، وبريطانيا، والعراق؛ لضمان بعض المصالح الأمريكية فيه.

1-Back to the future on US-Iraq strategic dialogue Read more:

<https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/04/iraq-us-troop-iran.html#ixzz6L36jmYwB>

2- أرشد مزاحم مجبل الغريبي، تطور العلاقات العراقية - الأمريكية، مركز الكتاب الأكاديمي، الإمارات، 2013، ص: 21.

3- محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، الجزء الثاني، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص: 725.

1-أ.د. عبد الجبار أحمد عبد الله: أستاذ العلوم السياسية-جامعة بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط.

2-م.م. أيمن عبد الكريم الفيصل: ماجستير في العلوم السياسية-الدراسات الدولية، مركز البيان للدراسات والتخطيط.

بعد استقلال العراق عام 1932 ومن الناحية العسكرية فإن الولايات المتحدة عقدت أولى اتفاقية مع العراق في 10 نيسان عام 1951 تكفلت بتقديم المساعدات العسكرية (المحدودة) إليه، وفي عام 1954 عقد اتفاقية الأمن المتبادل ما بين الطرفين، دون عرضها على مجلس النواب والأعيان العراقي، فضلاً عن إنشاء أول ميناء بحري عسكري من قبل الولايات المتحدة في أم قصر بمحافظة البصرة<sup>4</sup>.

ومنذ ذلك الحين إلى وقتنا الحاضر، شهدت العلاقات العراقية-الأمريكية تفاعلات سياسية متقاطعة، ومتناقضة، ومتوافقة، ومتصارعة وبانتظار الحوار الاستراتيجي لتحديد ماهية التفاعلات القادمة، هل هي الشراكة؟ أو التحالف؟ أو الصداقة؟ أو ماذا؟ وعند الرجوع لطبيعة العلاقات بين البلدين بمراحل مختلفة سابقاً، نجد أن العلاقات العراقية-الأمريكية قد أخذت أشكالاً متعددة ما بين كون العراق «حصن الاستقرار والسلام في المنطقة ويمثل أهمية جيوسياسية بالنسبة للمشروع الأمريكي في الشرق الأوسط، ثم حقبة دعمه وشطبه من لائحة الدول الداعمة للإرهاب من قبل إدارة ريغان 1982»<sup>5</sup>، وتحوله إلى دولة من دول محور الشر والاحتواء له ولإيران، إلى كونه العدو الواضح بعد غزو الكويت وما تلته من سنوات الحصار الثلاثة عشر، ثم كونه الهدف الأول والمهم (مع أفغانستان) للإدارة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول، ثم مدة التغيير الكبير (ما بين هدف التحرير والاحتلال).

وبعد قرن ونصف من التفاعلات السياسية المتنوعة، تطرح الإدارة الأمريكية رغبتها على الحكومة العراقية لإجراء حوار استراتيجي والتي سرعان ما لقيت «استجابة من العراق على لسان رئيس الوزراء المستقيل عادل عبد المهدي»<sup>6</sup>، ويأتي هذا الطلب بعد ازدياد الهجمات الصاروخية

4- نقلاً عن: محمود الدرة، حياة عراقي من وراء البوابة السوداء، القاهرة، 1976، ص: 103-102.

5- عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران-العراق-سوريا-لبنان أنموذجاً)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، قطر، 2015، بدون صفحة <https://bit.ly/2KUPcks>.

6- بغداد ترحب بموافقة واشنطن على فتح حوار استراتيجي، <https://bit.ly/3bW7MVv>.

على القواعد العسكرية الأمريكية والمصالح الأمريكية (دبلوماسية، اقتصادية، عسكرية) في العراق، واستمرار المطالبة برحيل القوات الأمريكية توجهاً لقرار -وليس قانون- مجلس النواب الذي عارض من قبل المكونين الكردي والسني لعدة أسباب.

### الأهداف الأمريكية من الحوار الاستراتيجي:

للولايات المتحدة مجموعة حوارات استراتيجية مع العديد من الدول العربية (قطر، السعودية، مصر، تونس، الكويت، المغرب، السودان، البحرين) «وتأتي هذه الحوارات لتعزيز شبكة العلاقات الأمريكية معها وباختلاف وتنوع المقاصد السياسية أو الاقتصادية التي تعتمد على الطاقة والاستثمارات والأسواق، وغيرها»<sup>7</sup>، إلا أنها لا تتعد عن هدف الحفاظ على النفوذ الأمريكي في المنطقة، سواء لمواجهة النفوذ الروسي-الصيني أو مكافحة الإرهاب أو مواجهة وكبح جماح النفوذ الإيراني أو حتى الرغبة لإنشاء تحالف جديد (MESA).

أما في حالة العراق فإن الحوار للولايات المتحدة فهو أكثر أهمية لعدة اعتبارات منها:

● إن الولايات المتحدة هي التي حققت التغيير في العراق عام 2003 من خلال الأداة العسكرية.

● إن كُلف التغيير كانت باهظة من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية، إذ وصلت «التكلفة المادية 2 تريليون دولار»<sup>8</sup>، فضلاً عن الخسائر البشرية في صفوف القوات الأمريكية من القتلى والجرحى.

7- جميل مصعب محمود، الحوار العربي الأمريكي: رؤية سياسية معاصرة، دار ومكتبة الحامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص: 279.

8-<https://www.businessinsider.com/us-taxpayers-spent-8000-each-2-trillion-iraq-war-study-2020-2>

- للولايات المتحدة اتفاقيتين سابقتين مع العراق: الأولى: هي اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية التي انتهت في 2011 قانونياً، والثانية: اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي يشوبها الغموض من حيث الآليات والمدة القانونية والتي ربما تحتاج لإعادة النظر إما من حيث التعديل، وإما التطوير، وإما استبدالها باتفاقية جديدة إذا أمكن.
- مستقبل القوات الأمريكية في العراق، وأمنها، وسلامة قواعدها.
- مواجهة وتقويض النفوذ الإيراني، إذ تعتقد إدارة الرئيس ترامب أن النفوذ الإيراني تعزز بعد الاتفاق النووي الذي ساعدت به إدارة أوباما.
- إنهاء عمل بعض الفصائل المسلحة العراقية التي استهدفت وما تزال المصالح الأمريكية في العراق سواء بنحو مباشر أو غير مباشر.
- إعادة تموضع قواتها بعيداً عن صواريخ المعارضين للوجود الأمريكي.
- حاجة الولايات المتحدة لتشديد عقوباتها تجاه إيران ومراقبة تنفيذ العقوبات من العراق بالصعد المالية والتسليحية والنفطية كافة.
- الرغبة في تفادي الكلفة والخسائر لعدد من جنودها ومتقاعديها في العراق؛ بسبب الهجمات الصاروخية ضدها.
- ترغب الولايات المتحدة بخوض الانتخابات الرئاسية القادمة بنحو مريح وآمن.
- محاولة الولايات المتحدة ضبط مسارات التفاعلات المتوترة السعودية-الإيرانية، على الرغم من ضبط مديات هذا التفاعل بحروب الوكالة وأهمها في (اليمن، وسوريا، ولبنان).
- ضمان وجود حكومة عراقية قوية - شريك نشط واضح في أعلى المناصب - تعمل على:

1. إمكانية تفعيل اتفاقية الإطار الاستراتيجي أو استبدالها باتفاقية جديدة (وبعيداً عن تأثيرات البرلمان).
2. حماية الموظفين والعاملين الأمريكان.
3. حماية العملة الأمريكية وعدم تدفقها إلى إيران (في إطار بعض محاولات التملص من العقوبات).
4. حماية المقرات الدبلوماسية والقواعد الأمريكية بنحو كامل.

#### الأهداف العراقية من الحوار الاستراتيجي:

إن الترحيب العراقي الرسمي بالطلب الأمريكي لإجراء الحوار لا يكفي لوحده، إذ لا بد من تحديد الأهداف العراقية بنحو واضح مع الأخذ بالحسبان بوجود عدم ترحيب رسمي بهذا الحوار من «بعض الجهات العراقية السياسية منها أو الفصائل المسلحة»<sup>9</sup>.

ويمكن إيراد بعض الأهداف العراقية من الحوار:

- ضمان وحدة العراق وعدم انتهاك سيادته.
- تنفيذ قرار مجلس النواب العراقي بشأن رحيل القوات الأمريكية في حال استمرار الضغوطات والشروط على رئيس الوزراء (مصطفى الكاظمي).
- إمكانية البحث عن اتفاقية جديدة تنظم عمل القوات الأمريكية وهذا ما تريده إدارة الرئيس ترامب بعد طمأنة الجهات المعترضة؛ وهذا يحتاج إلى ظروف إقليمية ومحلية مناسبة.
- إدارة التوازن في العلاقات الإقليمية تجاه العراق وطمأنة الدول الإقليمية.

9- العراق من الزرفي إلى الكاظمي: التبعات على السياسات الأمريكية:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iraq-goes-from-zurfi-to-kadhimi-u.s.-policy-implications>.

- عدم استخدام القواعد الأمريكية (المشتركة) في أي عمليات عسكرية قتالية ضد أهداف داخل العراق أو مصالح الدول الأخرى (إيران).
- التركيز على الإدارة المشتركة والتنسيق المشترك في إدارة القواعد الأمريكية والعمليات العسكرية القتالية وحصرها لمواجهة عصابات داعش الإرهابية.
- تقديم الدعم والمشورة العسكرية للقوات العراقية لمحاربة تنظيم داعش بالعدة والمعلومات.
- البحث عن خيارات مقبولة ومعقولة لتحقيق مبدأ حصر السلاح بيد الدولة.
- العمل المشترك بين الطرفين لتدريب القوات العراقية مع التحالف الدولي على وفق اتفاقية شفافة تبين عدد المدربين وأعدادهم وأماكن وجودهم.
- تطوير الجانب الاقتصادي العراقي ودعمه.
- المساعدة في ملف مكافحة الفساد المالي والإداري وتقديم الاستشارات على وفق اتفاق مشترك بين الحكومتين.

### تحليل للأهداف الأمريكية-العراقية في الحوار الاستراتيجي:

من سمات العلاقات الدولية الصراع والتعاون، وإن سيادة أحد عناصر هذه الثنائية تعتمد على طبيعة التفاعلات الحاصلة، وتوجهات الدولة وغاياتها، وماهية مصالحها، وكيفية الحفاظ عليها وبأي الوسائل. وطالما نتحدث عن حوار استراتيجي فإنه يصبح من اللازم الذهاب باتجاه تقليص سبل الصراع، وتوسيع سبل التعاون، والسعي لتحقيق مصالحها كقيم استراتيجية في إطار التفاوض، مع ضرورة مراعاة القابليات والقدرات المتوفرة، وطبيعة البيئة المحلية والإقليمية والدولية. ثم إن أي حوار استراتيجي لا بد من أن ينطلق من قاعدة التفكير الاستراتيجي والقرار



الاستراتيجي، وليس النوازع الشخصية أو الأحكام غير الموضوعية؛ لغرض حساب الكلفة المتوقعة لأي حوار من حيث المكاسب والخسائر موضوعياً وبعيداً عن أي حسابات عشوائية أو غير منظمة، أو بعيدة عن قاعدة (إن السياسة فن الممكن)، الممكن الذي يعتمد على القابليات والقدرات وطبيعة توظيفها صحيحاً.

وعند تحليل الأهداف الأمريكية-العراقية من الحوار الاستراتيجي يمكن تحديد الآتي:

أولاً: عامل الوقت:

لهذا العامل أثر مهم وحيوي من الحوار من جانبين أساسيين: الأول يتمثل بالضغط الزمنية على الولايات المتحدة والعراق، فالولايات المتحدة أمامها ضغط الزمن الانتخابي والتحضير للانتخابات الرئاسية مع تعدد الخيارات أولها خسارة ترامب للانتخابات، الذي تراهن عليه إيران كثيراً لعدة أسباب منها تأثيرات فيروس كورونا وكذلك ضغط بعض الفصائل المسلحة العراقية والقوى السياسية العراقية بشأن رحيل القوات الأمريكية من العراق؛ الأمر الذي سيغير من مسار الحوار أو حتى إجهاضه أو البحث عن خيارات أخرى بعد معرفة أهداف الرئيس الديمقراطي الجديد وبرامجه، والذي سينتج عنه إمكانية تخفيف الضغط الزمني على الجميع.

أما الخيار الثاني ففي حالة فوز ترامب برئاسة ثانية، وهذا الخيار الأكثر احتمالاً في الوقت الراهن، لأسباب متعددة تأتي في مقدمتها «القضايا الرئيسة للولايات المتحدة تحت شعار أمريكا أولاً، وهي: الخلافات التجارية مع الصين، والاتحاد الأوروبي، ومستقبل حلف الشمال الأطلسي، والتدخلات في الشرق الأوسط وأفغانستان، والبرنامج النووي الإيراني، والأزمة النووية مع كوريا الشمالية»<sup>10</sup>، فهذه الملفات جميعها يعتقد كثير من الباحثين أهمية استمرار الرئيس ترامب لتسويتها،

10- تعرف على حظوظ ترامب في انتخابات 2020،

<https://arabic.euronews.com/2019/10/31/trump-chances-and-obstacles-of-winning-for-next-elections-2020>

ولكن لا أحد يمكنه التنبؤ بنتائج هذه القضايا، فضلاً عن قضية صفقة القرن، وتأثيرها على الصراع في الشرق الأوسط. وهنا فإن خيارات الحكومة العراقية ستكون أقل في التعامل مع الملفات الحساسة، إلى جانب تشديد توسيع العقوبات الأمريكية ضد إيران وكذلك بعض القيادات والمصالح في العراق، وربما البحث عن خيارات التصعيد للمواجهة العسكرية والقيام بعمليات عسكرية ضد أهداف معينة في العراق وإيران، وهو ما «أشار إليه هنري كسينجر بشأن الحرب العالمية الثالثة في المنطقة»<sup>11</sup>.

أما بالنسبة للعراق، فقد أهدرت القوى السياسية فيه الكثير من الوقت، وهي تبحث عن مواصفات لرئيس الوزراء للتكليف، فالتأخير الذي حصل في تسمية رئيس وزراء جديد للحكومة يفقد العراق فرصة الاتفاق على القرار الاستراتيجي لتحديد الأهداف الواضحة للحوار الاستراتيجي، فضلاً عن إيجاد الحلول للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية التي يواجهها العراق.

ثم إنه ليس من مصلحة العراق الرهان على عامل الوقت وانتظار نتائج الانتخابات الأمريكية المقبلة، ليس بسبب تعقيدات التفاعلات السياسية الإقليمية الحاصلة فحسب؛ بل لأن هذا الانتظار يُبعد صانع القرار العراقي عن مقومات الفكر الاستراتيجي، والبقاء في دائرة الحسابات غير العقلانية والأوهام.

### ثانياً: تحديد طبيعة الحوار:

من المهم للعراقيين تحديد نوع الحوار وطبيعته ومجالاته، فهل سيقصر الحوار على الجانب العسكري-الأمني؟ والمتمثل بالقواعد العسكرية الأمريكية في العراق-مهما كان عددها- وحماتها من التهديدات والمخاطر، فضلاً عن حماية المقرات الدبلوماسية والمصالح الاقتصادية في العراق؛ وهذا يعني

11- هنري كسينجر ومخاوفه حول فترة ما بعد الحدث الإيراني.. هل تنبؤاته عن الحرب العالمية صحيحة؟

<https://bit.ly/2StHORj>

عدة تساؤلات منها: هل دور العراق هو الحماية فحسب؟ أو سيكون حواراً متعدد الأبعاد والمجالات؟ نرى أن من الأفضل أن يكون حواراً شاملاً متعدد الأبعاد والمجالات؛ لأنه لو اقتصر على الجانب العسكري-الأممي فحسب فسيحقق المصلحة الأحادية؛ أي: المصلحة الأمريكية بالدرجة الأساس، وقد تغلب معها هذه المصلحة مصالح مماثلة مثل استمرار الدعم الأمريكي للعراق لمواجهة داعش الذي بدأ ينشط في عدة مناطق من العراق وإن كانت عملياته محدودة لكنها بحاجة إلى دراسة وتحليل أعمق.

وفي حال اقتصر الحوار على إبقاء القواعد فإنه سيؤدي إلى ظهور مصاعب ومعوقات أمام الحكومة العراقية الجديدة وتعرضها لضغوط شديدة قد تصل حتى إلى استمرارها في أداء أعمالها، وهذه الضغوط تنقسم على شقين: الشق المحلي الداخلي المتمثل بضغوط سياسية وتشريعية لبعض القوى السياسية العراقية، وكذلك استمرار الهجمات الصاروخية لبعض الفصائل المسلحة الذي يبدو أنها بدأت من تكتيكاتها العسكرية في أثناء الهجمات. أما الشق الثاني فهو الإقليمي ويخص إيران التي تعارض بالأصل الحوار الاستراتيجي إلا إذا كان فقط لأجل الانسحاب، فعلى سبيل المثال: صرح السفير الإيراني السابق حسن كاظمي قمي قائلاً: «لن يحدث حوار استراتيجي جديد بين واشنطن وبغداد، وإن أمريكا تسعى لتقويض الاستراتيجية الدفاعية العراقية»<sup>12</sup>، فضلاً عن التصريحات الإيرانية المماثلة لذلك التي تم الإعلان عنها كثيراً والتي تقول إن العراق قادر على حماية نفسه دون وجود القوات الأجنبية على أرضيه.

ومن جانب آخر وحتى يكون الحوار الاستراتيجي شاملاً ومتعدد المجالات فلا بد للحكومة العراقية تحديد الأهداف الواضحة في هذا الحوار ومجالاته ومدياته؛ وهنا تثار بعض التساؤلات المهمة التي ينبغي أن يحدد لها صانع القرار العراقي الأجوبة المناسبة ومنها:

12- محاولة واشنطن للحوار لن تنجح ما لم تحترم مصالح العراق،

1. ما المنافع والمضار المرتبطة بالحوار؟
2. ما الكُلف المتوقعة لنجاح أو فشل الحوار؟ سواء أكانت كُلفاً سياسية أم اقتصادية أم أمنية، فضلاً عن الكُلف الخاصة بالأزمة الصحية وآثارها السلبية على اقتصاديات الدول ومنها العراق.
3. هل يسعى العراق إلى إيجاد علاقات تحالف؟ أو علاقات شراكة؟ أو علاقة صداقة؟
4. ما الخيارات والبدائل التي بحوزة العراق إزاء مفردات الحوار ونتائجه؟
5. كيف يستطيع العراق أن يحافظ على المصلحة العراقية العليا عبر هذا الحوار؟
6. هل سيكون الحوار حواراً عراقياً-أمريكياً صرفاً أو إنه حوار بالوكالة عن دول أخرى؟
7. هل تمتلك الحكومة العراقية رؤية واضحة ومدعومة بفريق تفاوضي موحد لإجراء الحوار فنياً وسياسياً واقتصادياً؟

وللإجابة عن التساؤلات آنفاً، يمكن تحديد ثلاثة مسارات لموضوع الحوار الاستراتيجي وهي:

### المسار الأول: عدم المشاركة في الحوار أو تأجيله لأسباب:

- احتمالية تعرض العراق لعقوبات أمريكية مالية واقتصادية وعسكرية ومعلوماتية وتضييق الخيارات أمام الحكومة العراقية سعياً للعزلة بحجة عدم استجابتها وتعاونها بشأن العقوبات المفروضة على إيران.
- زيادة العمليات الإرهابية لتنظيم داعش في مناطق محددة في الأراضي العراقية والاكتفاء الأمريكي بتقديم الدعم العسكري-الأمني والمعلوماتي للأنبار وإقليم كردستان ومحافظات أخرى محدودة.
- عزل بعض المناطق (سياسياً وجغرافياً) واستناداً لمواد دستورية (الإقليم مثلاً) واستثمارها

لتأسيس قواعد عسكرية دائمة في الأنبار مثلاً، وكذلك استثمار الجانب الأمني في إقليم كردستان لإبقاء القواعد العسكرية للقوات الأمريكية فيها، وقد يتطور الأمر فتستخدم هذه القواعد في عمليات عسكرية هجومية ضد أهداف داخل العراق في حال تعرض المصالح الأمريكية إلى الخطر.

- اعتماد تكتيك أحداث انقسام في البرلمان العراقي، أو إدامته، وتعطيل توحيد المواقف إزاء القواعد العسكرية الأمريكية، أو مصالحها السياسية.

- ضرب العوائد المالية النفطية للعراق سواء المودعة في الصندوق السيادي أو استهدافها بدعوى قضائية طلباً للتعويضات؛ مما سيساعد في زيادة حدة الأزمة الاقتصادية داخلياً في مواجهة انخفاض أسعار النفط أو الأزمة الصحية جراء انتشار فيروس كورونا وآثاره.

### المسار الثاني: المشاركة في الحوار تحت عنوان: (حوار على أساس الانسحاب الأمريكي من العراق)

وبحسب هذا المسار فإن الحوار سيقصر على موضوع واحد فحسب من دون البحث عن موضوعات أخرى؛ ويأتي هذا التركيز الأحادي تلبية لضغوط محلية أو إقليمية أو كليهما.

وفي هذا المسار فلا بد أن يدرك صانع القرار العراقي الكُلف المتوقعة كافة، ويتنبأ بنتائجها بنحو جيد سواء أكانت سياسية أم أمنية أم اقتصادية، وهذا المسار يستوجب تحقيقه هو فوز الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وإصرار الحكومة العراقية على الانسحاب الأمريكي.

أما الكُلف المتوقعة في هذا المسار فهي:

- احتمالية رفع الدعم السياسي الأمريكي أو الخليجي-العربي عن الحكومة العراقية مع مكافأة المعارضين للانسحاب الأمريكي من القوى السياسية العراقية سواء أكانت كردية أم سنية أم حتى شيعية.

- زيادة الأعباء على كاهل الحكومة العراقية، وزيادة مصاعبها وتعطيل أداء الحكومة الذي قد يستوجب مزيداً من النفوذ الإيراني أو التفكير بالدعم الروسي-الصيني.

- دعم فكرة الإقليم في المناطق السنية وتوسيعه، ولاسيما في الأنبار كونه حقاً دستورياً حتى إذا حصل ذلك في إطار سياسة؛ الأمر الواقع في حال معارضة القوى السياسية الشيعية هذا التوجه.
- دفع الحشد الشعبي عن مناطق التواجد للقواعد الأمريكية المحتملة في المناطق الغربية والشمالية واعتبارها مناطق استثمار جديدة.

وإن نتائج هذا المسار ليست هي بالإيجابية ويمكن تحديد بعض النقاط:

- تعطيل خيارات بناء الدولة وضياع مقومات القرار الحكومي الرسمي لصالح تدخل جهات أخرى إقليمية أو داخلية.
- ظهور صراع (وليس تنافساً) بين القوى السياسية الشيعية التي لديها أجنحة مسلحة فيما بينها أو مع الفصائل المسلحة، وعلى عدة ملفات على المستوى الاقتصادي والسياسي أو قرارات تتعلق بإدارة الحكم على المستوى المركزي الاتحادي -الذي سيصبح ضعيفاً- أو على مستوى المحافظات التسعة الأخرى.
- حصول شرح في شرعية النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 القائم على مبدأ المكوناتية إلى جانب خسارة الحلول الديمقراطية لمسارات امتدت 17 عاماً.
- محاولة إيران زيادة نفوذها ملء الفراغ الذي سيحصل وربما حتى تعزيز النفوذ العسكري بشكل مباشر في «إطار المواجهة مع الولايات المتحدة».
- حصول احتكاكات عسكرية في المناطق المحاذية لإقليم كردستان وإقليم الأنبار المحتمل.

## +المسار الثالث: المشاركة في الحوار تحت عنوان: (حوار مع الإبقاء على القواعد

### العسكرية الأمريكية في العراق)

يستوجب هذا المسار قبول العراق الدخول في حوار استراتيجي مع الولايات المتحدة مع الإبقاء على القواعد العسكرية سواء بنحوٍ اضطراري او اختياري -والفارق واضح بين بقاء القواعد أو إبقائها- هذا إلى جانب أن يكون الحوار شاملاً ولا يقتصر على موضوع واحد.

وعند اتباع هذا المسار سيحني العراق فيما لو تحقق منافع وفوائد محلية وإقليمية ودولية، ولكن على حساب المضار المحلية والإقليمية أيضاً، وعلى الحكومة العراقية دراسة جوانب الحوارات الاستراتيجية الأخرى مع الدول العربية ولاسيما قطر التي تمتلك علاقات جيدة مع الولايات المتحدة وإيران ثم تحليلها موضوعياً لغرض الخروج بمجموعة استنتاجات من الممكن أن تخذ العراق على صعيد صياغة المطالب السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وكذلك الصحية.

### ❖ المنافع التي يمكن ان يحققها العراق ضمن هذا المسار:

- الاستثمار العربي والخليجي عبر تفعيل اتفاقيات الصداقة والشراكة العربية-العراقية على المستويات الاقتصادية، والصحية، والتعليمية، والتعامل مع ملفات القروض والمنح والاستثمار.
- دعم مشاريع البنى التحتية الخاصة بحياة المواطن العراقي وتقديم التسهيلات المصرفية للجهات المستثمرة، وتذليل العقبات أمام استثماراتها من الناحية التشريعية والقانونية والأمنية ضمن اتفاقات مشتركة، مع التأكيد على حق العراق في الانفتاح على الدول كافة حسب ما تقتضيه المصلحة العليا للعراق.
- توظيف الدور الأمريكي كضابط أو ضامن نهائي وما دون مساومة بالمستقبل للعوائد المالية العراقية وبنحو طويل الأمد.

- اندفاع الدول العربية ولاسيما المؤثرة مالياً وسياسياً بمزيد من التعاون مع العراق وتعزيز سبل دعمها له في عدة جوانب منها الصحية والتعليمية والخدمية، فضلاً عن الدعم المعلوماتي بالشؤون الأمنية المتبادلة.
- استمرار الدعم الدولي والأمريكي المعلوماتي والاستخباراتي والعسكري لمكافحة الإرهاب.
- استمرار دعم حلف الناتو والاتحاد الأوروبي للعراق في المجالات كافة.
- إعادة الاعتبار لمكانة العراق الإقليمية والدولية وسمعته الدولية في التعامل مع موضوع حماية المقرات الدبلوماسية.
- تجاوز العراق موضوع فرض العقوبات الأمريكية وإمكانية فرض عزلة إقليمية ودولية للعراق.
- الحفاظ على وحدة العراق وسيادته وعدم تعرضها للانتهاكات وإمكانية إيجاد الحلول المناسبة لمنع مثل هذه الانتهاكات أو التجاوزات.
- تقوية مركز الحكومة وأجهزتها الاتحادية وتخفيف الأعباء عنها ومن ثم تفرغها لأداء مهامها وتحقيق برامجها وأهدافها.

❖ أما عن المضار المتوقعة لهذا المسار في نتاج الرفض المحلي والإقليمي:

- تنفيذ بعض الفصائل المسلحة العراقية واستمرارها باستهداف المصالح الأمريكية في العراق؛ مما سيعقد الوضع، ويضعف موقف الحكومة العراقية.
- استهداف المقرات الدبلوماسية الذي سيضع الحكومة العراقية في موقف عاجز، الذي سيؤدي إلى ردود فعل أمريكية قاسية قد تطل قيادات عراقية ضمن الفصائل المسلحة كما حدث في حادثة مطار بغداد بداية العام الحالي.



- سيساعد الرد الأمريكي على الاستهدافات من قبل الفصائل المسلحة في إضعاف الحكومة العراقية وتقويض عملها؛ مما سيؤدي إلى إضعاف مكانة العراق في المجتمع الدولي الذي سيساعد في دفع بعض الدول الأوروبية والعربية لإعادة النظر في توجهها تجاه العراق في المستويات كافة؛ لأن بقاء هذه الدول ضمن التحالف الدولي مرهون ببقاء الولايات المتحدة.

- سيسعى عدد كبير من أعضاء مجلس النواب العراقي للاعتراض على عمل الحكومة العراقية وتوجهاتها فيما يخص العمل مع القوات الأمريكية، ومحاولة إيجاد الدعم اللازم والمناسب؛ لتمرير قانون ينظم عمل القواعد العسكرية الأمريكية في العراق كنوع من أنواع الضغط على الحكومة العراقية والإدارة الأمريكية.

- تعرض العراق لضغوط إيرانية واسعة ودعم رصيد الجهات الراضية للتواجد الأمريكي في العراق، ولاسيما بعد تصاعد حدة التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران مؤخراً.

#### ❖ المنافع الأمريكية ضمن هذا المسار من الحوار:

- استثمار نتائج الحوار الاستراتيجي واستمرار التواجد الأمريكي في العراق كعنصر إيجابي للرئيس ترامب في أثناء الحملة الانتخابية القادمة تزيد من صعوده، ولاسيما بعد عملية المطار في بداية العام الحالي، فضلاً عن استهداف الحدود السورية-العراقية على أنها أساليب ناجعة ليس لتقليص نفوذ إيران وحلفائها فحسب، بل طمأننة الدول العربية وإسرائيل من وجود أمريكي واضح؛ لضمان الأمن في المنطقة.

- تحقيق الأهداف والمطالب الأمريكية المتمثلة بتقويض النفوذ والتأثير الإيراني في العراق وإحكام الحصار الاقتصادي عليها، وتحجيم دور الفصائل المسلحة سعياً لإنهاءها.

- إرسال رسالة واضحة لكل من روسيا والصين مفادها أن العراق هو منطقة حيوية للولايات

المتحدة كمنطقة نفوذ مثلما أن سوريا هي منطقة نفوذ روسية، وإن الولايات المتحدة لن تترك العراق ساحة لاستغلال الفرص والاستثمار.

- طمأنة الحوار العربي الداعمة للجهة الأمريكية في العراق كعامل توازن وضمان الأمن في المنطقة.
- حصول الولايات المتحدة على منافع اقتصادية لشركاتها المتنوعة النفطية وغير النفطية.
- استثمار وجودها في العراق لإعادة صياغة المعادلة القائمة على ثنائية الأمن والسياسة بكل أبعادها.

### الحوار الاستراتيجي في إطار وحدة القرار الوطني والحفاظ على المصلحة العراقية

أعلن رئيس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي في كلمته عند تكليفه «أنه سيكون لنا حوار جاد مع الولايات المتحدة بشأن طبيعة وجودهم في العراق، والأهم أن ما يجب ان اتعامل معه بحزم هو الا يكون العراق ساحة لتصفية الحسابات»<sup>13</sup>، إن استمرار التركيز على طرح هذا المضمون يعني أن العراق فعلياً ساحة لتصفية الحسابات، وأنه ما يزال ساحة للصراعات وليس نقطة التقاء للمصالح؛ وذلك بسبب الجغرافيا السياسية لموقع العراق، فضلاً عن ضعف الحكومات السابقة في التعامل مع موضوع الصراعات بنحو متوازن.

من جانب آخر على العراق وصناع القرار السياسي العراقي طرح فكرة مفادها، ليس من حق الولايا المتحدة وإيران حرمان العراق من إقامة علاقات متوازنة وطبيعية مع الجميع، وإيضاح أنه ليس هناك من خطر يصيب إيران عند حوار العراق مع الولايات المتحدة والعكس صحيح، وهذا من شأن سيلاقي ترحيباً داخل العراق وخارجه، وما يهم العراق هو استتباب أمنه الداخلي ومشاريع البنى التحتية والبرامج السياسية والاقتصادي التي من شأنها مساعدة العراق في ظل الأزمات الاقتصادية والصحية التي يعاني منها البلد.

13- <https://twitter.com/makadhimi/status/1248569930523475969?s=12>

أما عن الجدية التي عبر عنها السيد الكاظمي في حوارهِ مع الولايات المتحدة، فإنه يمكن القول إن الأمر لا يرتبط بالجدية على الرغم من أهميتها، بل يرتبط بطبيعة النظام السياسي العراقي الذي يعترض على اساساته الكاظمي نفسه، وكذلك الضغوط الحاصلة في البيئتين الداخلية والخارجية، هذا إلى جانب طبيعة إدراك القوى السياسية واتجاهاتها ومواقفها إزاء الحوار، والأهم من ذلك هل هناك وحدة في القرار العراقي في الجانب المؤسسي؟

وعند الحديث عن الحوار فإننا نقف أمام سؤال مهم وهو ما يخص أطراف الوفد المفاوض (المحاور)، هل سيمثل وجهة النظر الحكومية والمستقلة ام وجهات النظر المكونانية؟ لأن هناك انقسام ما بين قادة المكونات حول التواجد الأمريكي في العراق؛ لذلك نلاحظ اعتراض المكونين السني والكردي على القرار الذي اتخذهُ مجلس النواب العراقي بشأن رحيل القوات الأمريكية من العراق؛ لأن لديهم مواقف مغايرة للموقف الحكومي الرسمي، فضلاً عن ذلك ما رأي -أو دور- المرجعية الدينية ومراقبتها للإداء العام للدولة في مثل هذا الحوار المرتقب، فضلاً عن ضغط ساحات التظاهر الذي أصبح إحدى الأوراق السياسية الضاغطة على أي حكومة مستقبلاً.

سيفقد الانقسام صانع القرار العراقي (المحاور) أحد أسباب القوة في أثناء الحوار الاستراتيجي ولا نظن بأن أي محاولة من رئيس الوزراء الكاظمي لفتح حوار ما بين المكونات سيكون مجدياً، لا من حيث التوقيت، ولا من حيث النتائج، فالثقة ما زالت غير متجسدة بنحوٍ كامل بين القوى السياسية العراقية، وبالمقابل فإن موقف الولايات المتحدة وحالها في الحوار ليس مثالياً، إذ تعاني هي الأخرى من «الانقسام الحزبي أولاً، والانقسام المؤسسي البيروقراطي»<sup>14</sup>، مؤسسات الدفاع والخارجية والـ«CIA»<sup>15</sup>، مع التأكيد على أنه ليس كحال الانقسام العراقي أو تعقيداته، فالرئيس

---

14- <https://bit.ly/3bh5Zl>

15- <https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/the-dangerous-consequences-of-u.s.-withdrawal-from-iraq>

الأمريكي يستطيع اتخاذ القرارات التنفيذية لتفادي ضغوط الكونغرس إلى جانب امتلاكه رؤية واضحة مشفوعة بمجموعة من الأهداف والمطالب بعكس الحالة العراقية، مع الإشارة إلى الفارق في القابليات والقدرات بين البلدين.

### اختلال المصالح في الحوار الاستراتيجي أم توازنها؟

في أي حوار استراتيجي يكون الشغل الشاغل هو كيفية الحفاظ على المصالح الوطنية لكل دولة، ومن الضروري لصانع القرار العراقي معرفة الهدف النهائي للحوار وتحديد الغايات والوسائل اللازمة للوصول إليها، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود نمط من الإدارة الاستراتيجية والتفكير الاستراتيجي المشفوع بالعمل المؤسساتي، لإعداد خطط واضحة مع البدائل المتاحة.

### وعن الحوار العراقي-الأمريكي المرتقب يمكن تأشير بعض الملاحظات المهمة منها:

- لا يوجد دور للوسيط في هذا الحوار، فهو حوار ثنائي مباشر بين البلدين.
- في هذا الحوار من الصعوبة أن يطلب العراق من الولايات المتحدة أن يؤدي دور الوسيط بينها وبين إيران؛ لأنه ليس من مقاصد هكذا حوار أن يأخذ العراق دور الوسيط.
- من الصعوبة بمكان أن يسعى العراق لأن يكون محايداً في خضم الصراعات الحاصلة على الساحة العراقية.
- إن واحدة من أسباب طلب الولايات المتحدة لإجراء هذا الحوار هو وجود استعصاء في تحقيق بعض الأهداف في العراق، وإنها بحاجة إلى تدليل الصعوبات والعقبات بالنحو الذي يمكنها من تحقيق أهدافها في العراق والمنطقة.
- هناك مصالح أساسية وجوهرية وحيوية لكلا البلدين، وإنه من الضروري العمل على تقوية

المصالح المتوافقة وخفض المصالح المتعارضة؛ مما سيؤدي إلى نتائج إيجابية.

- تتمثل مصالح العراق العليا في هذا الحوار بوحدة أراضيه واحترام سيادته ومكافحة الإرهاب وتعزيز الاستقرار السياسي والحفاظ على التجربة الديمقراطية، فضلاً عن الحفاظ على أسعار النفط بنقطة معقولة في السوق، وتعزيز القدرات القتالية للمؤسسات العسكرية العراقية من حيث المستلزمات القتالية والمعلومات الاستخبارية.

- تتمثل المصالح الأمريكية في الحوار هي تقويض وتقليص النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة وحماية المقرات الدبلوماسية الأمريكية وعدم التعرض للقواعد العسكرية من قبل الفصائل المسلحة العراقية، وتنفيذ العقوبات الأمريكية ضد إيران، وإعادة توازن القوى والأدوار في المنطقة بما يخص العراق وسوريا ولبنان والخليج، فضلاً عن إيجاد قواعد أمريكية عسكرية في العراق - لا يهم كم عددها- والموافقة عليها من قبل الحكومة العراقية الجديدة.

- تسعى الإدارة الأمريكية عبر الحوار إلى العمل مع الحكومة العراقية على ضبط مسارات الفصائل المسلحة بالتنسيق مع إيران؛ لضمان عدم مهاجمة المصالح الأمريكية في العراق الذي سيمكن العراق على ضرورة التنسيق مع الولايات المتحدة على عدم انتهاك السيادة العراقية.

- ربما من الأفضل أن يسعى العراق إلى وجود قواعد عسكرية تحت راية حلف الناتو وبإدارة فعلية مشتركة والاتفاق على ضمانات بعدم استخدام هذه القواعد لأي عمل عسكري إزاء أهداف داخل العراق وخارجه.

## الخلاصة:

### بعض الضوابط الحاكمة لمسارات الحوار الاستراتيجي بين البلدين:

1. ضرورة وجود مناخ سياسي صحي متمثل بوجود حكومة عراقية تمثل الجميع منسجمة في طروحاتها ورؤاها ولاسيما ما يخص القضايا الخاصة بإدارة الدولة وليس السلطة.
2. إن البحث عن صداقات دائمة كساسة لعلاقات العراق الإقليمية والدولية وليس السعي لتحالفات هو الأفضل للأمن الوطني العراقي.
3. لا يمتلك العراق القدرات والقابليات لأن يكون دولة عازلة في خضم الصراع الموجود في العراق والمنطقة.
4. لا يمكن للعراق أن يدخل مباشرة أو غير مباشر اضطرارياً أو اختيارياً بحروب الوكالة على أراضيه؛ لأن هذا لم يعد خياراً مقبولاً للأطراف الدولية، وسيخسر العراق كثيراً فيما لو حدث ذلك.
5. ينبغي أن ينصب الجهد العراقي في كيفية بناء علاقات تتجاوز الشائيات نحو التبادليات الجماعية المشتركة مثل المواءمة ما بين علاقات مشتركة عراقية-أمريكية وعلاقات عراقية-إيرانية (الجغرافيا والدين) وعلاقات عراقية-عربية (الجغرافيا، والاجتماع-والدين).
6. من المهم ألا تنظر الحكومة العراقية للحوار على أنه حوار مع إدارة ترامب فحسب، بل تسعى إلى البحث عن سبل تعزيز الخيارات العراقية في الجانب الأمني والسياسي والصحي والاقتصادي والخدمي وبما يؤمن ديمومة الأمن الشامل.
7. إن اعتماد النظرة الموضوعية -وتجرد عالٍ- وليس النظرة المذهبية لن تقود لفهم صحيح لعلاقات العراق الإقليمية والدولية.

8. لا بد أن تدرك الحكومة العراقية في أن الحوار مع الولايات المتحدة ليس هو لاكتشاف النوايا ومعرفة الأهداف للطرف الآخر؛ لأنها واضحة ومحددة المعالم، كذلك ليس هو لتسكين الوضع الحالي وكسب الوقت، وإنما السعي إلى اتفاق يخدم الطرفين.
9. من الضروري أن يدرك صانع القرار العراقي من أن الصراع في المنطقة هو مشكلة لا يمكن أن تحل بين العراق والولايات المتحدة فقط، وكذلك ليس من طرف ثالث خارج هذين البلدين، وإنما إيجاد الحل المناسب من قبل الطرفين على وفق معطيات المنطقة.
10. لا بد أن يدرك الطرفان . العراق وامريكا- بأن العلاقات بينهما لا يمكن اختزالها في قواعد عسكرية، بل لابد ان يكون مستوي العلاقات وفقاً لمستوى المصالح بينهما.
11. لا بد أن يدرك العراقيون أن أي حوار يجب أن يتخلص المتحاورون من الأوهام، وإن أساس الحوار بين أي طرفين هو تقديم التنازلات بمستويات مختلفة.
12. واهم من يعتقد أن الوقت سانح لاستبدال النفوذ الأمريكي بالنفوذ الروسي في العراق، أو عملة الدولار باليورو؛ لأن ما موجود في الوقت الراهن في العالم أو في المنطقة بنحو خاص هو تقاسم نفوذ على وفق مصالح الدول العظمى والكبرى.
13. واهم من يعتقد أن الضغوط التي تمارس على العراق (أو مكوناته) سواء أكان ضغطاً إقليمياً أم دولياً سيفضي إلى بقاء الجغرافيا العراقية على حالها والعوامل الاجتماعية-السياسية على دوامها، إذ إن التغيير على هذه الجغرافيا سيكون هو الناتج الحتمي، وعندئذ لن نشهد عراقاً موحداً في الأمن والجغرافيا والسياسة.